



**استعراض حمال  
أوجه لعمرو  
موسى أكثر منه  
مذكرات**

4ص

**حنان عشراوي  
القيادية الصامته وخطوتها الفارقة المتأخرة**



8ص



**الأوروبيون  
الشرقيون عادوا  
إلى أوطانهم:  
ماذا عن العرب؟**

7ص



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأحد 2020/12/13

28 ربيع الثاني 1442

السنة 43 العدد 11910

Sunday 13/12/2020

43rd Year, Issue 11910

# العرب

## هل يلجأ الرئيس التونسي للفصل الثماني من الدستور لحل البرلمان؟ انقسام في الطبقة السياسية وقيس سعيد يلوح بخطوات لوقف الفوضى

آمنة جبران

تونس - دعت أوساط سياسية وقانونية الرئيس التونسي قيس سعيد إلى حل البرلمان وتطبيق الفصل الثماني من الدستور الذي يتيح له فرض تدابير استثنائية لتسيير البلاد، وذلك عقب أحداث العنف التي شهدتها البرلمان وزيادة الاحتقان بين الكتل النيابية.

لكن خبراء في القانون اعتبروا أن الدعوات لحل البرلمان لا تستند على تأويل قانوني بقدر ما هي لدوافع سياسية.

ودعا رئيس لجنة المالية في البرلمان، هيكلم المكي مؤخرًا، الرئيس سعيد للتسريع في تفعيل الفصل الثماني من الدستور "لإنقاذ ما تبقى من الدولة التونسية"، معتبرا أن الدولة "تواجه خطرا داهما، وأن الحكومة باتت عاجزة عن مواجهة موجة الاحتقان".

ويستند المطالبون بحل البرلمان إلى ما تعيشه البلاد من فوضى مع بلوغ المشهد البرلماني أسوأ مراحلها بانتقال العنف بين الثواب من عنف لفظي إلى شجار وعراك، ما ينقل صورة سنيّة داخليا وخارجيا.

ويعتقد هؤلاء أن شرط "الخطر الداهم" الذي يبرر للرئيس اللجوء إلى هذا الفصل متوفر، باعتباره أن تفاقم العنف يعكس خطورة الأوضاع في البلاد. واعتبر الخبير الدستوري الصادق بلعيد، في تصريحات لوسائل إعلام محلية، أن "الدستور يخول للرئيس صلاحية حل البرلمان وذلك في ظل غياب المحكمة الدستورية ما يجعله هو من يؤول الدستور". ورأى بلعيد أن هذا الخيار لا مفر منه.

ويقول الفصل الثماني من الدستور التونسي إن "الرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لأمن البلاد ويتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة

أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية". وتباين التاويلات الدستورية بشأن هذا الفصل الذي يصفه الكثير من الخبراء

أنقرة - أثار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان غضب إيران بتلاوته قصيدة تتضمن إشارات إلى أن المناطق الشمالية الغربية الإيرانية هي جزء من أذربيجان، وهو ما فهمته طهران على أنه تحريض للقلبية ذات الأصول الأذرية في البلاد.

وتأتي هذه الخطوة لتظهر أن أردوغان لا يعطي أهمية لتصريحاته ومواقفه التي تحتكم إلى المزاج الشخصي أكثر من تفكيرها في مصالح تركيا وعلاقتها الخارجية، خاصة أن الأزمة الجديدة مع إيران تزامنت مع إقرار عقوبات على تركيا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

بدأ الرئيس التركي منتشيا بالانتصار الذي حققته أذربيجان في معارك ناغورني قره باغ، والذي ساهمت فيه المسيرات التركية بشكل حاسم، فثلا قصيدة لشاعر إيراني من أصل أذري تتحدث عن تقسيم أرض أذربيجان بين روسيا وإيران في القرن التاسع عشر. واستنفر أردوغان الإيرانيين

وأغضبهم بإطلاقه سباق القومية في مواجهة المذهب، وأطلق بذلك سباقا قوميا لتالاب الأذري على النظام الإيراني بطريقة غير مباشرة، متجاهلا عن عمد الجانب المذهبي الشيعي بين الأذري والفرس، والذي يكون قويا في الحالة الإيرانية، ولا سيما أن المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي ينحدر من شيعة أذربيجان، من أب أذري وأم فارسية.

ومن الواضح أن القصيدة التي قرأها أردوغان قد وجدت صدى سريعا لدى المسؤولين الإيرانيين ليس فقط بسبب التحريض العرقي، ولكنها، تظهر أن إيران منزعة من المكاسب التركية على حدودها، وهي مكاسب قومية وأمنية واقتصادية لقوة منافسة بدا وكأنها تخطط لمحاورة إيران في محيطها.

وليست هذه هي المرة الأولى التي تسعى تركيا فيها لاستهداف النفوذ الإيراني، وقد ظهر ذلك بشكل جلي في سوريا، حيث أعادت تركيا، التي دعمت الطيف السني المتشدد من المعارضة السورية، استراتيجية إيرانية للتمركز في سوريا عبر دعم الرئيس بشار الأسد والعمل على نشر الثقافة المذهبية بين السوريين بما يلائم خططها للبقاء طويل المدى هناك.



القرار بيد الرئيس

باتخاذ تدابير عبر الدستور ولكنه لم يفصح عنها بعد. ويوضح جوهري بن مبارك، استاذ القانون الدستوري، في تصريح لـ "العرب" أن "الفصل الثماني يضبط نوعين من الشروط". ويمثل الشرط الأول، وهو شرط موضوعي، "في وجود خطر داهم يهدد كيان الدولة ويعطل سير المؤسسات، وهو ينطبق في حالة الحرب والانهايار الأمني الشامل وهي حالات غير عادية ولا تتعلق بآزمات سياسية وصعوبات تمر بها مؤسسات الدولة كما هو الحال في تونس". ويتابع أن "يوجد خطر داهم، شرط غير متوفر حاليا".

أما الشرط الثاني وهو شرط إجرائي يتعلق بوجود المحكمة الدستورية التي لم تتشكل بعد. وأوضح بن مبارك "يشترط

ب"الفصل الخليل" والذي من شأنه أن يفوض المسار الديمقراطي في البلد، خاصة أنه تحول إلى ورقة سياسية كل طرف يريد توظيفها على طريقته. وفيما تعتبر المعارضة أن الفرصة مواتية ليلعب الرئيس قيس سعيد دوره في تأويل الفصل واتخاذ إجراءات، يشير أنصار الأحزاب والكتل المشكلة للحزام الحكومي إلى عدم توفر الشروط الموضوعية والقانونية التي تستوجب اللجوء إليه.

ولم يعلق الرئيس سعيد بشكل مباشر على دعوات تطبيق الفصل الثماني من الدستور، لكنه حذر في أعقاب التواتر الذي ساد أعمال البرلمان قبل أيام،

هل يجيز الفصل 80 حل البرلمان



جوهري بن مبارك الصادق بلعيد



محمد جواد ظريف  
لا أحد يمكنه الحديث  
عن منطقتنا الأذرية  
الحيوية

واستدعت وزارة الخارجية الإيرانية السفير التركي للاحتجاج على التدخل في شؤون البلاد. وتم إبلاغ السفير التركي أن "حقيبة ادعاء السيادة على الأراضي والترويج للحرب والإمبراطوريات التوسعية قد ولت".

وقال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف على تويتر "لم يجر إخطار الرئيس أردوغان بأن ما أساء تردده في باكو يشير إلى الانفصال القسري للمناطق.. عن الوطن (الإيراني) الأم". وأضاف "لا أحد يمكنه الحديث عن منطقتنا الأذرية الحيوية". ووفقا لوكالة "إيسنا" الإيرانية فإن القصيدة تعد "واحدة من رموز الانفصاليين الأتراك". ولفتت إلى أن الأبيات تشير إلى نهر آراس وتتشكو من المسافة بين الأشخاص الذين يتحدثون بالأذرية على ضفتي النهر".

## لي الذراع بين البرلمان والحكومة يثير مخاوف الكويتيين

عرقلة قانون الدين العام قد تفضي إلى تأخير دفع الرواتب والعلاوات

دفع الرواتب والعلاوات، مما قد يؤجج اضطرابات اجتماعية غير عادية في البلاد وبالتالي الضغط على البرلمان. مع العلم أنه يتم تخصيص 70 في المئة من ميزانية الكويت للبدلات والإعانات والمزايا ورواتب القطاع العام، وهو ما يعني أن تعطيل مشروع قانون الاقتراض في البرلمان قد يعيق مساعي الحكومة للإنفاق على تلك الخدمات.



المقرب ورنج جميل  
عمره 243 عاما  
خيرالله خيرالله  
5ص

وسائل إعلام محلية، محذرة من تراجع السيولة في ظل أزمة أسعار النفط. وتعزز الحكومة حل هذه المعضلة من خلال مشروع قانون من شأنه أن يسمح لها بالاقتراض. لكن التجاذب السياسي في البرلمان أعاق إقرار قانون الدين العام الذي طال انتظاره في الأشهر الأخيرة. وقد شهدت الأشهر الخمسة الأولى من السنة المالية الحالية انخفاضا بنسبة 55 بالمائة في الإيرادات الحكومية، ما أجبر الحكومة الكويتية على النظر في مقترح الاقتراض وتخفيض الإنفاق من أجل موازنة ميزانيتها المعتمدة على عائدات النفط.

وإذا استمر البرلمان في عرقلة قانون الدين العام فقد يكون هناك تأخير في

أولوية لتقرير قانون الدين العام الذي يسمح لها باقتراض 20 مليار دينار (65.7 مليار دولار) على مدى 20 عاما والذي رفضه البرلمان السابق. وتعتبر الكويت من بين أغنى دول العالم بالنسبة إلى دخل الفرد الواحد، بالمقارنة مع دول أخرى غنية بالنفط، فإنها عادة ما تنفق أكثر على الدعم والرواتب العامة والمزايا ذات الصلة. وقد أدى انخفاض عائدات النفط إلى عدم قدرة الحكومة الكويتية على دفع الرواتب وغيرها من الالتزامات دون زيادة الإيرادات أو الاقتراض. وقد يستغرق الكويتيون في قادم الأشهر على حقيقة عجز الحكومة عن توفير الرواتب بشكل منتظم، وهو ما أشارت إليه

الكويت في الديمقراطية. لكن الأمر مختلف الآن، فالصراع بين الطرفين يأتي في وضع اقتصادي ومالي صعب، ويحتاج إلى توافق بين البرلمان والحكومة للخروج بقرارات تساعد على مواجهة الأزمة. ويراهن الكويتيون على نجاح أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح في تقريب وجهات النظر بين الحكومة والبرلمان، ومنع تكرار سيناريوهات السنوات الماضية. ويواجه الاقتصاد الكويتي، المعتمد بالأساس على مورد وحيد هو النفط، عجزا يبلغ 46 مليار دولار هذا العام بسبب جائحة كورونا وهبوط أسعار النفط. ومن المتوقع أن تعطي الحكومة

التي أعيد تكليف الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح برئاستها، ستكون امتدادا للتجاذبات الماضية. ورغم التجديد الذي طال البرلمان بنسبة تفوق الستين في المئة، فإن لا شيء يوجب بوجود تهدئة بين الطرفين خاصة مع نجاح المعارضة في زيادة ممثلها قياسا بالبرلمان السابق، وصعود عدد هام من ذوي المواقف المعارضة من إسلاميين وغيرهم إلى قبة البرلمان. ويقول متابعون للشأن الكويتي إن التجاذبات السابقة بين البرلمان والحكومة كانت في وضع مختلف كليا، ووجد لها الكويتيون مبررا، وبعضهم رأى فيها دليلا على رسوخ تجربة